دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي
المصدر:	مجلة دراسات
الناشر:	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
المؤلف الرئيسي:	كمال، محمد
المجلد/العدد:	مج5, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	31 - 42
رقم MD:	1004470
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	أمريكا، الأمن القومي، الشرق الأوسط، السياسة الخارجية الأمريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1004470

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

1-الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

أ.د. محمد كمال[57]

ملخّص:

تستهدف هذه الورقة تحليل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في الثامن عشر من ديسمبر عام2017م والتي تضمنت عدة أمور وهي أن العالم الراهن ذو طبيعة تنافسية وخاصة من جانب كل من روسيا والصين، فضلاً عن مبدأ المصالح الأمريكية أولاً حيث وجه الرئيس ترمب انتقادات للنخب الأمريكية الحاكمة السابقة التي سعت لبناء الأمم في الخارج وإهمال الداخل، بالإضافة إلى أهمية تقاسم الأعباء مع الحلفاء وخاصة داخل حلف الناتو تأسيساً على تصور مؤداه أن الحلف سيكون أكثر قوة عندما يتحمل أعضاؤه مسؤولية أكبر، وقد حددت الاستراتيجية قضايا سوف تتعامل معها وهي مكافحة الإرهاب ومواجهة إيران، ثم الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية السلام، والأزمة السورية وأخيراً تعزيز الشراكات وتقاسم الأعباء، كما حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وهي ألا يكون الشرق أوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وألا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تساهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمية.

وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

1- تحدد استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي أولويات رئيسية وأهمها حماية الأمن الداخلي، وزيادة النمو الاقتصادي، ودعم القدرات العسكرية للولايات المتحدة، وقد تضمنت أن هناك ارتباطاً بين هذه الأولويات الثلاث.

2- على الرغم من الأهمية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من خلال تحديد تحديات يتعين على الإدارة الأمريكية التعامل معها، يلاحظ -وفقاً لتلك الاستراتيجية -أن الشرق الأوسط يمثل عبئاً مالياً على الولايات المتحدة، وقد تراجع الاهتمام الأمريكي بقضية مكافحة الإرهاب بسبب النجاح النسبي في تأمين الداخل الأمريكي.

3- يحتل هدف الحد من النفوذ الإقليمي لإيران أولوية في استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه الشرق الأوسط، وخاصة منعها من الوصول إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، حيث نجد أن الولايات المتحدة طالبت الحلفاء والشركات المساهمة في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

(57) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مقدّمة

في الثامن عشر من ديسمبر 2017م أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي، صياغة تلك الاستراتيجية هو التزام قانوني على كل إدارة أمريكية جديدة، استناداً للقانون الذى أصدره الكونجرس عام 1986م "قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع"، والذي صدرت بمقتضاه أول استراتيجية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان عام 1987م. واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي هي وثيقة علنية وليست سرية، الهدف منها وضع إطار عام للسياسة الخارجية الأمريكية وسياسات الأمن القومي، وتحديد الأولويات لتلك السياسات.

وتتضمن هذه الورقة مضامين استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017م بشأن العالم عموماً، ولمنطقة الشرق الأوسط على نحو خاص[58].

أولا: مضمون استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالنسبة للعالم:

1- عالم ذو طبيعة تنافسية:

تنطلق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من رؤية تنتمى للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تنظر للبيئة الدولية على أنها بيئة تنافسية، تتصارع فيها الدول انطلاقاً من مصالحها الوطنية، وتتضمن الاستراتيجية في صفحاتها الأولى أن الولايات المتحدة تواجه عالماً خطيراً للغاية، مليئًا بمجموعة ممتدة من التهديدات التي ازدادت حدة إبان السنوات الأخيرة، ومنها ما تطلق عليه "الأنظمة المارقة" التي تقوم بتطوير أسلحة نووية وصواريخ لتهديد العالم بأسره، و"الجماعات الإرهابية المتطرفة" التي تسيطر على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، بالإضافة الى ظهور قوى تنافس الولايات المتحدة وتسعى جاهدة إلى تقويض المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

وعندما تحدد الاستراتيجية "الدول المنافسة" للولايات المتحدة فإنها تشير بشكل صريح الى الصين وروسيا، وتتحدث عن عودة ظاهرة "التنافس بين القوى الكبرى" Great Power Competition، وأن الصين وروسيا تقومان بإعادة تأكيد نفوذهما إقليمياً وعالمياً، وتنشران قدرات عسكرية تهدف إلى حرمان الولايات المتحدة من الوصول إلى مناطق الأزمات، وتتحدى قدرتها على العمل بحرية في المناطق ذات الأهمية التجارية. أي أنهما ينافسان المزايا الجيوسياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، ويحاولان تغيير النظام الدولي لصالحهما وفي هذا الإطار تصفهما الوثيقة بأنهما دولتان تسعيان إلى مراجعة وإعادة صياغة النظام الدولي الحالي Revisionist Powers من خلال استخدام التكنولوجيا والدعاية والإكراه لتشكيل عالم معارض لمصالح وقيم الولايات المتحدة.

وتذكرالوثيقة أن الصين وروسيا تسعيان لتحدى القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية، وتحاولان تقويض الأمن والازدهار الأمريكي، من خلال تطوير جيوشهما، والتحكم في المعلومات والبيانات لتوسيع نفوذهما، والسعي لجعل الاقتصادات أقل حرية وأقل عدالة. وأنهما تطوران "أسلحة وقدرات" يمكن أن تهدد البنية التحتية الحيوية وآليات القيادة والسيطرة بالولايات المتحدة.

(58) "National Security Strategy of the United States of America." The White House. DECE M BE R 17, 2017. https://www.whitehouse.gov/wp-content uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf (accessed June 12, 2018).

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على نص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن البيت الأبيض في 18 ديسمبر 2017م.

وتذكر الاستراتيجية أن الصين وروسيا تستهدفان العالم النامي باستثماراتهما من أجل اكتساب النفوذ والمزايا التنافسية ضد الولايات المتحدة، حيث تستثمر الصين مليارات الدولارات في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، كما أن روسيا تقوم باستعراض نفوذها الاقتصادي، من خلال السيطرة على الطاقة ومشاريع البنية التحتية في أجزاء من أوروبا وآسيا الوسطى.

وتتهم الوثيقة روسيا باستخدام تدابير تخريبية لإضعاف مصداقية التزام الولايات المتحدة تجاه أوروبا، وتقويض الوحدة عبر الأطلنطي، وإضعاف المؤسسات والحكومات الأوروبية، وتشير إلى أنه مع غزو جورجيا وأوكرانيا، فقد أظهرت روسيا استعدادها لانتهاك سيادة دول المنطقة. وتشير الوثيقة إلى أنه من خلال الأشكال الحديثة للتكتيكات التخريبية، تتدخل روسيا في الشؤون السياسية الداخلية للبلدان، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كجزء من جهودها السيبرانية للتأثير على الرأي العام في جميع أنحاء العالم.

وتتضمن استراتيجية الأمن القومي فقرات مطولة عن الصين، وتبدأها برفض الفكرة التي تبنتها سياسة الولايات المتحدة على مدى عقود وهي أن دعم صعود الصين وإدماجها في النظام الدولي من شأنه أن يجعل الصين أكثر ليبرالية. وتشير الوثيقة إلى أنه خلافا لهذه الآمال، فإن الصين سعت لزيادة قوتها على حساب سيادة الآخرين، وتقوم الآن ببناء أكثر الجيوش قدرة وتمويلاً في العالم، بعد الجيش الأمريكي، وتقوم بتنمية وتنويع ترسانتها النووية. وتذكر الوثيقة أن جزءًا من التحديث العسكري والتوسع الاقتصادي في الصين يعود إلى ما حصلت عليه من نتاج اقتصاد الابتكار في الولايات المتحدة، بما في ذلك الاستفادة من الجامعات الأمريكية ذات المستوى العالمي، وسرقة حقوق ملكية فكرية أمريكية – على وصف الاستراتيجية - تقدر بمئات المليارات من الدولارات وتؤدي إلى تقويض المزايا التنافسية طويلة الأمد للولايات المتحدة. وتشير الوثيقة إلى جهود الصين لبناء المواقع العسكرية في بحر الصين الجنوبي والتي تعرض التدفق الحر للتجارة للخطر، وتهدد سيادة الدول الأخرى، وتقوض الاستقرار الإقليمي، كما تشير أيضاً إلى تمدد نفوذ الصين في أوروبا من خلال توسيع ممارساتها التجارية غير العادلة والاستثمار في الصناعات الرئيسية، والبنية التحتية. وتوسع وجودها الاقتصادي والعسكري الصيني في أفريقيا، حيث تحولت الصين من مستثمر صغير منذ حوالي عقدين إلى أكبر شريك تجاري لأفريقيا اليوم.

2- المصالح الأمريكية أولاً:

في هذه البيئة التنافسية تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة سوف تقوم بتعزيز مصالحها الخاصة "أمريكا أولاً". وقد وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب انتقادات للقيادات الأمريكية السابقة بسبب ما أسماه "مشاركتهم في بناء الأمم في الخارج،"، في حين أخفقوا في بناء وتجديد البلاد في الداخل، وحولوا أنظارهم عن مستقبل الولايات المتحدة، وفقدوا إيمانهم بالعظمة الأمريكية، وأشار ترمب إلى أن الولايات المتحدة ستعود بقوة، وأنه مع كل قرار وكل عمل سوف تقوم به إدارته، سوف تضع "الولايات المتحدة أولاً".

وتستعرض الاستراتيجية أربع مصالح حيوية للولايات المتحدة. الأولى هي حماية البلاد والشعب الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية، من خلال تأمين الحدود وبناء جدار على الحدود الجنوبية، ووضع ضوابط صارمة على سياسات الهجرة، ودعم

دوريات الحدود وضباط الهجرة وموظفي الأمن الداخلي. بالإضافة إلى مواجهة الإرهاب وهزيمته ومنع انتشاره في الولايات المتحدة. والمصلحة الثانية تتعلق بتعزيز الرخاء الأمريكي. وتشير الاستراتيجية إلى أن الأمن الاقتصادي يقع في قلب الأمن القومي، وأن النمو والازدهار الاقتصادي يعد أمراً ضرورياً للقوة الأمريكية والنفوذ في الخارج، وأي دولة تتخلى عن ازدهارها الاقتصادي لصالح الأمن ستخسر الاثنين في نهاية المطاف. وفى هذا الإطار تدعو الاستراتيجية إلى خفض الضرائب، وإلى التجارة القائمة على مبادئ الإنصاف والمعاملة بالمثل، وتتبنى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، وحماية الأمن الصناعي وقاعدة الابتكار الصناعي كما تقترح الاستراتيجية إعادة بناء كاملة للبنية التحتية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة. والمصلحة الثالثة تتعلق بالحفاظ على السلام من خلال القوة. وفى هذا الإطار تدعو الاستراتيجية إلى تحديث الجيش الامريكي بالكامل، وتبني خطط لمواجهة التهديدات الحديثة، مثل الهجمات السيبرانية والكهرومغناطيسية. والمصلحة الرابعة تتعلق بتعزيز النفوذ الأمريكي في العالم، ولكن الاستراتيجية تؤكد أن هذا الأمر يبدأ ببناء الثروة والقوة في الداخل.

3- تقاسم الأعباء مع الحلفاء:

تؤكد وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على أن الحلفاء والشركاء يمثلون قوة كبيرة للولايات المتحدة، كما إنهم يمثلون إضافة مباشرة إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية الأمريكية. وأن حلف الناتو هو أحد المزايا الكبيرة تجاه المنافسين، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بالمادة الخامسة من معاهدة واشنطن الخاصة بالدفاع المشترك في إطار الحلف، وأن الدول الأوروبية تسهم بآلاف الجنود للمساعدة في محاربة الإرهابيين الجهاديين في أفغانستان، وتحقيق الاستقرار في العراق، ومحاربة المنظمات الإرهابية في إفريقيا والشرق الأوسط.

ولكن الوثيقة تشير إلى أهمية تقاسم الأعباء مع الحلفاء، وأن حلف الناتو سوف يصبح أقوى عندما يتحمل جميع الأعضاء مسؤولية أكبر ويدفعون نصيبهم العادل من أجل حماية المصالح المشتركة. وفى خطابه الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وثيقة الأمن القومي قال " لقد أوضحنا أنه ينبغي على البلدان الغنية أن تسدد للولايات المتحدة تكاليف الدفاع عنها. هذا هو ابتعاد كبير عما كان يحصل في الماضي، ولكنه عادل وضروري – ضروري لبلدنا، وضروري لدافعي الضرائب الأمريكيين، وضروري لعملية التفكير الخاصة بنا"[59].

ثانيا: منطقة الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

تتحدث الوثيقة بشكل صريح عن رفضها لمبدأين طبقتهما إدارات أمريكية سابقة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط. أولهما مبدأ جورج بوش الابن المتعلق بمساندة التحول الديمقراطي وتغيير النظم، والثاني مبدأ أوباما المتعلق بفك الارتباط بالمنطقة. وتدعو الاستراتيجية إلى تبني نظرة واقعية وليست مثالية في التعامل مع المنطقة.

وتستند استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على بعض الأفكار التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد

(59) Remarks by President Trump on the Administration's National Security Strategy." The whitehouse. December 18, 2017. https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-administrations-national-security-strategy/ (accessed June 25, 2018).

في مناسبات عديدة فيما يتعلق بمنطقة الأوسط، ومنها خطابه الذى عرض فيه رؤيته للسياسة الخارجية (27 إبريل 2017م) وذكر فيه أنه لا يمكن نشر الديمقراطية في دول ليس لديها الخبرة أو الاهتمام بأن تصبح ديمقراطيات غربية، وأن الولايات المتحدة ساهمت في هدم مؤسسات بعض من دول المنطقة و التي نتج عنها حروب أهلية و تعصب ديني وفراغ سعت الجماعات الإرهابية مثل داعش لملئه، وأن حالة الفوضى التي ساهمت الولايات المتحدة في خلقها في الشرق الأوسط جعلت المنطقة أقل استقراراً -على وصف الوثيقة- وذكر أن الولايات المتحدة في عهده ستتخلى عن سياسة "بناء الأمم" وستركز على تحقيق الاستقرار[60]. وتذكر استراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة لن "تفرض قيمها على الآخرين".

وتحدد الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة وهي ألا يكون الشرق الأوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وألا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تسهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمية. وتذكر الاستراتيجية أن عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة منذ عدة سنوات يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة مثل التوسع الإيراني، وانهيار الدولة، والإيديولوجية الجهادية، والركود الاجتماعي الاقتصادي، والتنافس الإقليمي. كما أدى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط "وأفريقيا" إلى تحرك ملايين المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار والتوتر بها.

ويمكن رصد أهم قضايا الشرق الأوسط التي تتعامل معها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما يلي:

1- مكافحة الإرهاب:

فيما يتعلق بقضية الإرهاب، تتبنى إدارة الرئيس ترمب مدخلاً فكرياً يختلف عن ذلك الذي تبنته إدارة سلفه أوباما. ويتضح الاختلاف بين ترمب وأوباما في قضية مكافحة الإرهاب من الخطاب الذي وجهه كلٌّ منهما للعالم الإسلامي بعد وصوله للبيت الأبيض. فقد وجه أوباما خطابه للعالم الإسلامي في 4 يونيو 2008م من جامعة القاهرة، وجاء خطاب الرئيس ترمب في القمة الإسلامية الأمريكية بالرياض في 12 مايو 2017م. خطاب أوباما -وهو الأكاديمي السابق- كان فلسفياً من الدرجة الأولى، رفض فيه أن يربط الإسلام بالإرهاب، واعتبر أن هذا الربط أمر خاطئ وضار، وقدم ما يشبه الاعتذار عن أخطاء الغرب في التعامل مع المسلمين منذ عهد الاستعمار مروراً بالحرب الباردة وحتى عصر العولمة، وأشار إلى التداخل بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل بينهما، ومساهمة الأمريكيين المسلمين في النهضة الحديثة للولايات المتحدة، وأكد على أن الولايات المتحدة ليست في حرب ضد الإسلام.

حساسية أوباما لمشاعر المسلمين في ذلك الوقت جعلته لا يذكر كلمة "إرهاب" في كل خطابه، ولكن تحدث عن "المتطرفين" وليس "الإرهابيين" حتى عندما أشار إلى أحداث 11 سبتمبر 2001م. وذكر أن المسألة الأولى التي يجب أن نجابهها هي "التطرف العنيف بكل أشكاله". أوباما لم يقدم حلاً أو يطرح في خطابه استراتيجية محددة لمكافحة الإرهاب، ولكن تحدث عن مبادئ عامة لتخفيف التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي،

(60) Donald Trump's Foreign Policy Speech. April 27, 2016. https://www.nytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign-policy.html (accessed June 12, 2018).

منها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومنع الانتشار النووي بالمنطقة، ودعم الديمقراطية، وتمكين المرأة، واحترام الحريات الدينية، وتنمية الفرص الاقتصادية[61].

أما الرئيس ترمب فقد تحدث - في خطابه أمام القمة الإسلامية الأمريكية بالرياض - بشكل مباشر عن خطر "الإرهاب المنظم" ومواجهة "الجماعات الإرهابية"، وأن ما يحدث ليس معركة بين الديانات أو الحضارات المختلفة، ولكن معركة بين المجرمين الذين يسعون إلى طمس حياة الإنسان، والكرماء من جميع الأديان الذين يسعون إلى حمايته. وتحدث ترمب عن طرد الإرهابيين من أماكن العبادة ومن المجتمع وحرمانهم من التمويل وعدم توفير ملاذ آمن لهم وإرسال أيديولوجياتهم الى غياهب النسيان[62].

انطلاقا من المدخل الفكري السابق، تشير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي إلى أن التنظيمات الإرهابية الجهادية تمثل أحد أهم التهديدات العابرة للحدود التي تواجهها الولايات المتحدة، وأن هذه التنظيمات تشكل عدداً من التحديات، أهمها أولاً، إنها تستغل المجتمع الأمريكي المفتوح. ثانياً، غالباً ما يعملون في تنظيمات فضفاضة ويتأقلمون بسرعة. ثالثًا، يعتمدون على الاتصالات المشفرة والشبكة المظلمة للتهرب من الكشف عن تخطيطهم وتوظيفهم وتمويلهم وتنفيذ عملياتهم. رابعاً، إنها تزدهر في ظل ظروف ضعف الدولة وتنشئ ملاذات يمكن من خلالها التخطيط وشن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. خامساً، بعضها الدول تقوم بحماية ودعم هذه التنظيمات.

وتشيرالاستراتيجية إلى أن منطقة الشرق الاوسط ماتزال موطناً لأخطر المنظمات الإرهابية في العالم "داعش" والقاعدة، وأنها تقوم بتصدير الجهاد العنيف للخارج. وتؤكد الاستراتيجية على أن المنظمات الإرهابية الجهادية تشكل أخطر تهديد إرهابي للأمة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي. وحتى بعد الهزيمة الإقليمية لداعش والقاعدة في سوريا والعراق، فإن تهديد الإرهابيين الجهاديين سيستمر، ومن المرجح أن يعود العديد من هؤلاء الإرهابيين الجهاديين إلى بلدانهم الأصلية، حيث يمكنهم مواصلة التخطيط لشن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. وتتبنى الاستراتيجية هدف هزيمة الجماعات الإرهابية من خلال استراتيجية تقوم على العناصر التالية:

- **تعطيل خطط الإرهاب:** من خلال تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الأجهزة الأمريكية ومع الشركاء الأجانب، وتوفير الأدوات والسلطات والموارد لوقف الأعمال الإرهابية قبل وقوعها.
- **اتخاذ إجراءات مباشرة ضد الإرهابيين:** من خلال قيام المؤسسة العسكرية الأمريكية والوكالات الأخرى باتخاذ إجراءات مباشرة ضد الشبكات الإرهابية وملاحقة الإرهابيين الذين يهددون الوطن والمواطنين الأمريكيين بغض النظرعن مكان وجودهم.
- **القضاء على الملاذات الآمنه للإرهابيين:** والتي تتيح لهم المكان والوقت للتخطيط للعمليات الإرهابية، ومن خلال تدمير هذه الملاذات ومنع عودة ظهورها مرة أخرى، والقضاء على الشبكة الرقمية للإرهابيين، والتعاون مع القطاع الخاص لمواجهة تحدي استخدام الإرهابيين لمنصات إلكترونية آمنة للتهرب من التعرف عليهم.

(61) Obama's Speech in Cairo. June 4, 2009. https://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html (accessed June 12, 2018).

(62) Donald Trump's Foreign Policy Speech. April 27. Accessed June 12, 2018. https://www.nytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign-policy.html.

- **حرمان الإرهابيين من مصادر القوة:** من خلال تعطيل شبكة الإمداد المالي والبشرى الخاصة بالمنظمات الإرهابية، عن طريق قطع التمويل، والقضاء على القدرة على جذب وتجنيد عناصر جديدة، و محاربة أيديولوجية الجهاديين من خلال كشف أكاذيبهم، وتعزيز الخطابات المضادة و البديلة لفكرهم المتشدد، وتقوية الأصوات المعبرة عنها.

- **استهداف الإرهابيين الذين قد يستخدمون أسلحة الدمار الشامل:** تشير الاستراتيجية إلى أن تنظيم داعش استخدم الأسلحة الكيميائية في العراق وسوريا، وأن الجماعات الإرهابية مستمرة في السعي للحصول على المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وأن الولايات المتحدة سوف تواجه خطراً شديداً إذا حصل الإرهابيون على مواد نووية أو إشعاعية أو بيولوجية. لذا ستقوم بعمليات ضد الإرهابيين المتخصصين في مجال أسلحة الدمار الشامل، والذين يمولون ويسهلون هذه الأنشطة، والعمل على كشف هذه المؤامرات وتعطيلها.

- **المسئولية المشتركة:** تشير الاستراتيجية إلى أهمية استمرار حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، الذين هم أيضا أهداف للإرهاب، في تقاسم المسئولية في محاربة هذه الجماعات. وأن الولايات المتحدة ستقوم بمساعدة هؤلاء الشركاء على تطوير قدراتهم في مواجهة الإرهاب، وفي الوقت نفسه تشجيع الشركاء على العمل بشكل مستقل عن المساعدة الأمريكية.

2- مواجهة إيران:

تتبنى استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترمب موقفاً من إيران مخالفا لذلك الذي تبنته إدارة سلفه الرئيس أوباما. فقد تبنت إدارة أوباما سياسة تقوم على الانفتاح على إيران، والتي تم في إطارها التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها وإعادة دمجها في النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمى تحت الإشراف الدولي.

وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران، وأوضح أن الدبلوماسية مع إيران يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن العقوبات نجحت في أن تأتى بإيران إلى طاولة المفاوضات ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الايراني بل توسع هذا البرنامج في ظل العقوبات، كما أن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدى إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران[63].

على العكس من ذلك، فإن استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترمب تصف إيران بأنها الدولة الرائدة في العالم في رعاية الإرهاب، وأنها استفادت من عدم الاستقرار لتوسيع نفوذها من خلال الشركاء والوكلاء، وتقديم السلاح والتمويل، كما أنها تواصل تطوير صواريخ باليستية أكثر قدرة، وتنمية قدراتها الاستخباراتية، وتنفيذ أنشطة إلكترونية خبيثة، وتعمل على استدامة دائرة العنف في منطقة الشرق الأوسط.

وتتم الإشارة إلى إيران في مواضع كثيرة في إطار استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فعند الحديث عن التهديدات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة يتم الإشارة إلى إيران باعتبارها أحد هذه التهديدات بالإضافة إلى المنافسة مع روسيا والصين والتهديد من كوريا الشمالية والجماعات الارهابية، وتصف الوثيقة إيران في هذا الجزء بأنها ديكتاتورية عازمة

(63) Goldberg, Jeffrey. The Obama Doctrine,the U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world. April 2016. https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/ (accessed June 12, 2018).

على زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتهديد الأمريكيين وحلفاء الولايات المتحدة.

كما تصف الوثيقة إيران بأنها واحدة من مجموعة صغيرة من "الأنظمة المارقة" التي تنتهك جميع مبادئ الدول الحرة والحضارة، وأنها تطور صواريخ باليستية أكثر قدرة ولديها القدرة على استئناف عملها بشأن الأسلحة النووية التي يمكن أن تهدد الولايات المتحدة وشركائها.

وفي إطار الحديث عن تعزيز برنامج الدفاع الصاروخ الأمريكي، تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة تقوم بنشر نظام دفاع صاروخي متعدد الطبقات يركز على إيران "وكوريا الشمالية" للدفاع عن الداخل الأمريكي ضد الهجمات الصاروخية، وسيشمل هذا النظام القدرة على هزيمة التهديدات الصاروخية قبل الإطلاق.

وتشير الوثيقة الى أن الولايات المتحدة تعمل مع الحلفاء والشركاء لردع الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الأمريكي بما في ذلك الجماعات المدعومة من إيران مثل حزب الله اللبناني، كما أن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها على حرمان النظام الإيراني من جميع السبل لصنع سلاح نووي وتحييد ما تسميه الوثيقة "التأثير الإيراني الخبيث".

وقد أضاف الرئيس ترمب في أحاديثه بعداً آخر للتهديد الإيراني لم تذكره الاستراتيجية، وهو ما يتعلق بخطط إيران للوصول إلى شواطئ البحر المتوسط، من خلال مشروع يستهدف إنشاء ممر بري يمتد من إيران إلى العراق ثم شمال شرق سوريا، وينتهي بميناء اللاذقية على البحر المتوسط. المصادر الغربية التي تتحدث عن هذا المشروع تؤكد أنه تم بدء العمل فيه بالفعل، وأنه يخضع لحراسة ميليشيات شيعية في البلدان التي يمربها، وأن هناك تنسيقاً بين المسؤولين في طهران وبغداد ودمشق بشأنه، وأنه يتم تغيير الطبيعة الديموغرافية للمناطق التي يمربها الطريق في سوريا بطرد السكان السنة ويحل محلهم سكان من الشيعة. وتمكن المخاوف الأمريكية من ذلك المشروع من أن هذا الطريق من شأنه توطيد النفوذ الإيراني بالمنطقة، ويسهم في دعم إيران للقوى المساندة لها، خاصة في سوريا ولبنان، وتسهيل مدها بالسلاح من خلال هذا الطريق البري بدلاً من استخدام المطارات، كما أنه سيحقق أحد أهداف الاستراتيجية الكبرى لإيران بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ويهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية في هذه المنطقة.

3- الصراع العربي -الإسرائيلي وعملية السلام:

تشير الوثيقة الى قضية الصراع العربي الإسرائيلي في سطور قصيرة، ويتم الحديث بشكل عام عن استمرار التزام الولايات المتحدة بالمساعدة في تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام شامل يقبله الإسرائيليون والفلسطينيون، ولكن لا توجد أي إشارة لحل الدولتين أو لرؤية الإدارة الأمريكية للأسس التي يمكن أن يقوم عليها هذا الاتفاق. ولكن في الوقت نفسه هناك إشارة واضحة بأن "إسرائيل ليست السبب في مشاكل المنطقة، وأن التهديدات من المنظمات الإرهابية الجهادية ومن إيران هو السبب في هذه المشاكل"، وأن دول المنطقة قد وجدت بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة هذه التهديدات المشتركة -على حد وصف الاستراتيجية في هذا الشأن في هذا الشأن-.

4- الأزمة السورية:

تتضمن الاستراتيجية عبارات فضفاضة بشأن الحل السلمي للأزمة السورية، تشير فيه الوثيقة إلى سعى الولايات المتحدة إلى إيجاد تسوية للحرب الأهلية السورية، يتم في إطارها تحديد الشروط اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم مجدداً بشكل آمن.

و يرتبط بهذا الأمر غياب التوافق داخل إدارة ترمب بشأن التعامل مع سوريا، على سبيل المثال ففي يناير 2018م تحدث وزير الخارجية الأمريكي "السابق"ريكس تيلرسون - في خطاب أمام جامعة ستانفورد خصص للأزمة السورية-عن خمسة أهداف أمريكية في سوريا هي هزيمة داعش، و محاصرة إيران، وتبنى مفاوضات سلمية تؤدى لعزل الأسد، والتعامل مع قضية اللاجئين، وقضية أسلحة الدمار الشامل. وأشار الى أن القوات الأمريكية ستبقى في سوريا بعد القضاء على داعش لمنع الرئيس بشار الأسد وإيران من السيطرة على الأراضي التي تم تحريرها بمساعدة الولايات المتحدة. وأضاف أن بلاده لا تنوي تكرار الخطأ الذي ارتكبه الرئيس السابق باراك أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق قبل القضاء تماماً على قوى التطرف[64] بعد ذلك بأسابيع تحدث قائد القوات الأمريكية المركزية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل -في شهادة أمام الكونجرس- عن خطط لتواجد أمريكي طويل المدى في سوريا لمواجهة تنظيم داعش، والتعامل مع قضايا الإعمار على المدى الطويل بعد هزيمة داعش، ولكنه لم يتحدث عن أهداف أخرى مثل محاصرة إيران وإضعاف نفوذها ونفوذ روسيا في سوريا، أو تغيير نظام بشار الأسد[65]. أعقب ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في إبريل 2018م بأن الولايات المتحدة ستخرج من سوريا، وأنه يريد عودة القوات الأمريكية إلى الوطن.

ولكن يلاحظ وجود قدر كبير من التشابه في مواقف إدارتي ترمب وأوباما من الأزمة السورية، منها الرغبة في التدخل العسكري المباشر، أو تقديم مساعدات عسكرية ضخمة للمعارضة السورية، وعدم مواجهة تنامى النفوذ الروسي والدعم العسكري لنظام بشار الأسد، في سوريا، والتركيز بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم داعش في سوريا. وكان قيام إدارة ترمب بتوجيه ضربات صاروخية لسوريا في إبريل 2017م وإبريل 2018م، عملاً رمزياً بالأساس، ولم تعني على الإطلاق عودة الولايات المتحدة للاهتمام بالملف السوري، ولم تستهدف إضعاف سوريا وحلفائها من أجل إحياء المسار التفاوضي للأزمة. ولكن الضربات ارتبطت بالأساس بعوامل داخلية أمريكية أهمها رغبة ترمب في التأكيد على أنه يختلف عن سلفه أوباما الذي تحدث عن خط أحمر لو استخدمت سوريا الأسلحة الكيماوية، ولكنه لم يفعل شيئاً عندما تم تجاوز هذا الخط، في حين أن ترمب يروج لنفسه صورة مفادها أنه يقرن الأقوال بالأفعال. يضاف لذلك سعي ترمب لتحويل اهتمام الرأي العام من القضايا المتعلقة بمشاكله الداخلية الى قضية خارجية.

(64) Tillerson Says U.S. Troops to Stay in Syria Beyond Battle With ISIS. January 17, 2018. https://www.nytimes.com/2018/01/17/world/middleeast/tillerson-troops-syria-islamic-state.html (accessed June 12, 2018).

(65) STATEMENT OF GENERAL JOSEPH L. VOTEL COMMANDER U.S. CENTRAL COMMAND. March 13, 2018. https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Votel_03-13-18.pdf (accessed June 12, 2018).

5- تعزيز الشراكات وتقاسم الأعباء:

تشيراستراتيجية الأمن القومي إلى أهمية تعزيز الشراكات بين الولايات المتحدة وأصدقائها من أجل تحقيق منطقة مستقرة ومزدهرة، وتعزيز الأمن من خلال الاستقرار، وتشجيع الإصلاحات التدريجية. وتشير لجهود التعاون في العديد من المجالات، منها مكافحة الإرهاب ومواجهة الأيديولوجيات العنيفة، و حرمان النظام الإيراني من صنع سلاح نووي وتحييد تأثيره بالمنطقة، ومساعدة الشركاء على شراء دفاع صاروخي وقدرات أخرى للدفاع بشكل أفضل ضد التهديدات الصاروخية النشطة.

وتؤكد الاستراتيجية على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع مجلس التعاون القوي والمتكامل، وتشجيع الدول في المنطقة، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية، على مواصلة تحديث اقتصاداتهما.

أما في مجال تحمل الأعباء، فقد تحدث الرئيس الأمريكي ترمب غير ذي مرة عن أهمية مشاركة دول المنطقة و خاصة الغنية منها في تحمل أعباء التكلفة المالية المتعلقة بقضايا المنطقة، وذكر أن الولايات المتحدة انفقت 7 تريليون دولار في الشرق الأوسط على مدى 18 عاماً، وأنها لا يجب أن تتحمل المسئولية عن هذه التكلفة الهائلة،وعلى دول المنطقة دفع هذا الثمن، كما طالب هذه الدول أيضاً بوضع جنود على الأرض، وخاصة في سوريا، بهدف استبدال القوات الأمريكية الموجودة هناك وعودة الجنود الأمريكيين لوطنهم، وكذلك منع إيران من الوصول للبحر المتوسط عبر الأراضي السورية، وبحيث تمثل القوات العربية هذا الحاجز أمام تقدم إيران نحو البحر[66].

ثالثاً: تطورات ما بعد إعلان استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

شهدت السياسة الامريكية تطورين مهمين بشأن منطقة الشرق الأوسط في أعقاب إعلان استراتيجية الأمن القومي. ارتبط التطور الأول بإعلان الرئيس ترمب الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وافتتاح السفارة الأمريكية بالقدس في 14 مايو 2018م، وأعقب ذلك تواتر أنباء عن قرب إعلان الولايات المتحدة عن مبادرة للسلام في الشرق الأوسط تتبنى مفهوم جديد بشأن الملف الفلسطيني، يقوم على التعامل مع هذا الملف في إطار تفاهمات إقليمية أكبر بين الدول العربية وإسرائيل، وليس فقط قضية الدولة الفلسطينية واعتراف هذه الدولة بإسرائيل وترتيبات الأمن بينهما. ويستند هذا المفهوم الأمريكي على أن الفلسطينيين ليس لديهم شيئاً يقدمونه لإسرائيل في مقابل السلام، وأن فكرة الأمن مقابل السلام لم تعد تعني شيئا لإسرائيل في ظل تفوقها العسكري الكبير، وبالتالي فإن الثمن يمكن أن يأتي من الدول العربية، وقد تشهد عملية التفاوض خطوات وفقاً لما تطلق عليه الولايات المتحدة " بناء الثقة"، مثل قيام إسرائيل بوقف بناء المستوطنات خارج "الكتل الاستيطانية" في الضفة الغربية مقابل قيام دول عربية ببعض الإجراءات التي تتضمن التواصل مع إسرائيل، أو البدء في تعاون في مجالات محددة. أي أن الولايات المتحدة وإسرائيل تفضلان أن يكون التعامل عربي-إسرائيلي وليس فلسطيني-إسرائيلي فقط.

بينما ارتبط التطور الثاني بإعلان إدارة ترمب انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في 8 مايو 2018م. ثم أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في21 مايو 2018م عن استراتيجية أمريكية

(66) Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference. April 28, 2018. https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-president-macron-france-joint-press-conference/ (accessed June 12, 2018).

جديدة للتعامل مع إيران، تضمنت قائمة من 12 مطلباً وضعتها الولايات المتحدة كشرط لإبرام اتفاق نووي جديد مع إيران وتطبيع العلاقات معها، وأهم هذه المطالب وقف تخصيب اليورانيوم، ومنح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى كل المواقع في البلاد، ووقف نشر الصواريخ الباليستية والتطوير للصواريخ القادرة على حمل الأسلحة النووية، و التعامل باحترام مع الحكومة العراقية وعدم عرقلة حل التشكيلات الشيعية المسلحة ونزع سلاحها، و سحب جميع القوات التي تخضع للقيادة الإيرانية من سوريا، ووقف تقديم الدعم لـ"التنظيمات الإرهابية"، الناشطة في الشرق الأوسط، بما في ذلك "حزب الله" اللبناني، وحركة "حماس"، وحركة "الجهاد الإسلامي"، ووقف الدعم العسكري للحوثيين في اليمن، ولحركة "طالبان" و"الإرهابيين" الآخرين في أفغانستان، وعدم إيواء مسلحي "القاعدة"، ووقف "دعم الإرهاب" بواسطة قوات "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، والتخلي عن لغة التهديد في التعامل مع دول مجاورة لها، بما في ذلك الكف عن التهديدات بالقضاء على إسرائيل والهجمات الصاروخية على المملكة العربيةالسعودية و دولة الإمارات، والتخلي عن تهديد عمليات النقل البحرية الدولية، ووقف الهجمات السيبرانية. وأعلن بومبيو، إن الولايات المتحدة ستفرض على إيران أشد العقوبات صرامة في التاريخ في حالة عدم الالتزام بهذه المطالب.

ويمثل التطور السابق تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وربط تطور العلاقات بين البلدين ليس فقط بالملف النووي، ولكن أيضاً بالعديد من القضايا الإقليمية وخاصة تلك المتعلقة بالتدخل في عدد من القضايا مثل سوريا واليمن والعراق، ومساندة الأنشطة والجماعات الإرهابية، والتهديدات الإيرانية لدول المنطقة.

ومما لاشك فيه أن القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران يعود في جانب منه الى رغبة الرئيس دونالد ترمب في إلغاء أي إنجاز حققه سلفه أوباما سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، فكما ألغى إنجازه الخاص بالتأمين الصحي قام أيضا بإلغاء قراره بشأن الاتفاق مع إيران. إلا أن المسألة الإيرانية لدى ترمب تتعلق بشئ أكبر وهو رفضه لسياسة دمجها في العالم والذي ترتب عليه رفع العقوبات الاقتصادية عنها، ويرى أن الأفضل هو التعامل مع إيران على أنها دولة منبوذة، وتضييق الحصار وفرض المزيد من العقوبات عليها، وأن هذه السياسة الجديدة سوف تحقق المزيد من المصالح الأمريكية، وقد تسهم في النهاية في تغيير النظام الإيراني بأكمله و ليس فقط تغيير سياساته.

الخاتمة:

تحدد استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي دونالد ترمب أولويات رئيسية للسياسة الأمريكية وأهمها حماية الأمن الداخلي، وزيادة النمو الاقتصادي، ودعم القدرات العسكرية، وتشير إلى أن هناك ارتباط بين هذه الأولويات الثلاث. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية للولايات المتحدة وهي ألا يكون الشرق أوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وألا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن تسهم المنطقة في استقرار سوق الطاقة العالمية. ولكن يلاحظ أن ترمب يرى الشرق الأوسط كمنطقة تمثل عبئاً مالياً على بلاده، وانخفض اهتمامه بموضوع مكافحة الإرهاب في

المنطقة بسبب النجاح النسبي في تأمين الداخل الأمريكي، وكذلك الانتصارات العسكرية التي تمت على داعش في كل من سوريا و العراق و النجاح في طردها من المناطق التي كانت تسيطر عليها، ومن ثم أصبح هدف محاصرة إيران يحتل الأولوية في استراتيجية ترمب تجاه الشرق الأوسط، وخاصة منعها من الوصول إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، وطالبت الولايات المتحدة أصدقائها بالمنطقة بإرسال جنود إلى سوريا كي تحل محل القوات الأمريكية المنسحبة من هناك، وتشكل حاجز يمنع إيران من الوصول للبحر المتوسط وكذلك المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو للتعامل مع إيران، كما طالبت الولايات المتحدة حلفائها بتحمل العبء المالي الأكبر في قضايا المنطقة، و ليس فقط تكلفة الدفاع عن نفسها، لذا يصبح من المستبعد مشاركة الولايات المتحدة بأي مساهمة مالية في إعادة البناء - بعد التوصل لتسويات سلمية- في مناطق النزاع بالمنطقة. باختصار، فإن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا تعلن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، ولكنها تلقى بالكرة في ملعب الحلفاء والأصدقاء للعب الدور الرئيسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار بها، وتحمل تكلفة ذلك.